مقولة الأصل والفرع في النحو العربي
ومدى ملاءمتها لنظرية النموذج الأصل[1]

أ.د. عبد الحميد النّورى
جامعة صفاقس - تونس

الملخّص :

إنّنا نروم في هذا البحث أن نعرض لمسألة نحويّة تتمثّل في مقولة الأصل والفرع، وذلك من نحو أن الاسم في الإعراب أصل والفعل المضارع فرع عليه، ومن نحو أن الأصل في الوسم الإعرابيّ للحركات وأنّ الحروف فرع عليها، وأنّ الأصل في العمل للفعل والأسماء المشتقّة والحروف تابعة لها. ولا يخفى أنّنا نرمي من وراء هذا البحث أن نبيّن، من خلال أمثلة نموذجيّة، مدى ملاءمة جملة من المقولات النحويّة القديمة لـ **نظريّة النموذج الأصل** الحديثة، وذلك بذكر أهمّ مبادئ هذه النظريّة المشار إليها، من نحو اعتبار المقولات اللّسانيّة أبنية نموذجيّة مستقلّة، ومن نحو تلاشي الحدود، والجمع الأسريّ الذي يجمع بين بعض المقولات، ودرجة الشبه الحاصل بين النموذج الأصل والنماذج الفرعيّة الأخرى التابعة له. ولا يخفى أننا خلصنا في آخر البحث إلى أنّ النظريّة النحويّة القديمة لها من القدرة على توصيف الظواهر اللّغويّة وتحليلها وتأويلها أو تعليلها ما يجعلها تضاهي في هذا المضمار أبرز ما وصلت إليه النظريّات اللّسانيّة الحديثة، وإن اختلفت

(١) لقد آثرنا أن نترجم المصطلح الشائع Protoype theory بنظريّة النموذج الأصل علما أنّ المصطلح الشائع في المدرسة التونسيّة هو نظريّة الطراز، وذلك بالنظر إلى أنّ المصطلح الأوّل هو الأقرب في اعتقادنا إلى تبليغ المعنى المقصود.

معها في الكثير من المفـاهيم والاصـطلاحات، واختلفـت في المقاصـد والخلفيّات المعرفيّة.

الكلمـات المفـاتيح : المقـولات - التصـنيف - النمـوذج الأصـل- الإعراب - الوسم الإعرابيّ - السمات المميّزة.

Absract:

In this article we try to treat the problem of categorization of certain categories in Arabic, such as the categorization of names, desinentielles bending, and facts gouvernememt. Else we are trying to share good points commonalities in the ancient Arabic grammatical theory, and the theory of prototypes in modern linguistics, while emphasizing the relationship between the basic level, and other levels, and some principes as : the appertenance to a category, the family resemblance, and destruction of boundaries.

At last, all of this leads us to emphasize the fact that the Arabic grammatical theory is

capable of treating, analyzing and explain many of the phenomena, that we find in

modern linguistics theory.

لقد اُتّخذ مصطلح الأصل والفرع من قبل النحاة العرب القدامى للتعبير عن جملة من المقولات أو الثنائيّات اللّسانيّة، وذلك بغاية وصف الظاهرة النحويّة، وتعليلها سواء أكانت ظاهرة إعرابيّة أو صرفيّة أو صوتيّة أو دلاليّة أو غيرها. وهذا ممّا يجعل ثنائيّة الأصل والفرع تفرض نفسها، ولا يكاد يخلو منها باب من أبواب تحليل المستويات اللّسانيّة المختلفة. وهي تعكس في الكثير من حالاتها المنهج المتوخّى في التحليل اللّساني والتأسيس لنظريّة لسانيّة.

إنّ الأصل باعتباره مفهوما شائعا لا بدّ أن يسبق الفرع، إذ هو أوّل لثان، وسابق للاحق، ومقدّم على مؤخّر، وهو مشتقّ منه لمشتقّ، ومقيس عليه لمقيس، ومحمول عليه لمحمول. وهو الأساسيّ في مقابل الثانويّ، وهو حسب ابن عصفور الأمكن والأشرف والأبين والأظهر والأخصّ والأقرب والأليق وغيره. وكلّ ذلك في مقابل الأغمض والأخفّ والأبعد والأعمّ إلخ .. [(١)].

وعلى هذا الأساس فإنّ النحاة العرب القدامى يعتبرون أنّ النكرة أصل والمعرفة فرع، والمفرد أصل والمثنى أو الجمع فرع، والمكبّر أصل والمصغّر فرع. وتقدير الأصليّة والفرعيّة في كلّ هذه المقولات الفرعيّة راجع إلى أسبقيّة الأوّل على الثاني، ممّا يُبيح أو يُتيح توليد الثاني من الأوّل. ولعلّ الدليل المعتبر في كلّ هذه الحالات الزيادة في الثاني بالنسبة إلى الأوّل. إذ القائم على غير زيادة هو الأصل، وما يَتحلّى بقرينة لفظيّة ملحقة دالّة هو الفرع.

ومفهوم الأصل مختلف وملتبس، وهو يأخذ معانيَ كثيرة منها ما ذكرنا، ومنها أنّ الأصل هو الصيغة الافتراضيّة المجرّدة في مجال

(١) ابن عصفور: الممتع في التصريف (١/٤٥).

التغيّرات الطارئة على الكلمات، ومنها أنّ الأصل هو الذي تشتقّ منه مختلف الصيغ أو المشتقّات، ومنه ما يتولّد منه الثاني عموما.

وأمّا الفرع فهو الصيغة المتولّدة من الأصل. وهذا التوليد يتمّ في الغالب الأعمّ تبعا لجملة من القواعد. وهي قواعد إعادة كتابة إلزاميّة أو اختياريّة، وقياسيّة مطّردة أو بخلاف ذلك، تضبطها سياقات محدّدة، أو هي مطلقة وقد تتبعها شروط أو لا. وهذه القواعد تؤسّس في النظريّات اللّسانيّة الحديثة لما يعرف بالنسق النحويّ أو القواعديّ، وهو خاضع لترتيب القواعد ترتيبا معيّنا، تطبّق فيه قاعدة ما قبل أخرى، وتلازم قاعدة ما قاعدة أخرى، أو تمنع فيه قاعدة ما تطبيق قاعدة أخرى.

إنّ تصوّر الأصل والفرع في النحو العربيّ وفي اللّسانيات الحديثة أيضا، ليس بمعزل عن تصوّرات يحملها الإنسان إزاء واقعه المعيش. ذلك أنّ الأصل والفرع من المقولات الشائعة في حياتنا العاديّة، وهي تعكس تجاربنا وسلوكاتنا وجوانب من واقعنا الاجتماعيّ والسياسيّ والدينيّ، وهي تعكس عموما البعد المعرفيّ عند كلّ الناس.

والأصل في الواقع، مثلما هي الحال بالنسبة إلى المقولات النحويّة أو الفكريّة، سابق للاحق، وهو أوّل لثان، منه تنسلّ الفروع وتتشعّب. وهذا من نحو أصل النهر باعتباره المنبع الأساسيّ، ومنه أصل الجبل، والأصل الأسريّ والقبليّ إلخ .. والأصل في علاقته بالفرع مدرك إدراكا حسّيّا وعقليّا، وتبعا لهذا فهو ينعكس في مستوى اللّسان، ويتحقّق في المستوى الذهنيّ بالاعتماد على القدرات الذهنيّة، ولا يخرج عن نطاق الفهم والحفظ والذكاء، وهذا ممّا يجعل اللّسان يعكس تجربة الأفراد وتصوّراتهم وتقديرهم للأشياء المجرّدة أو المحسوسة. وهذا يعود إلى

فضل تركيبة العقل في حدّ ذاتها، والاستعدادات الفطريّة التي يتحلّى بها الأفراد، ممّا يجعلهم قادرين على الإدراك عموما، والإحاطة بما يوجد في العالم الخارجيّ، فيقدّرون الأمور، ويميّزون بين الأشياء، ويكونون قادرين على تصنيفها وتبويبها أو ترتيبها ترتيبا معيّنا، ويربطون بعضها ببعض، ويفصلون بعضها عن بعض، ويكوّنون حكما بشأنها، وإن كان هذا الحكم في الغالب إجماليّا لا يأبه ولا يقف عند الجزئيّات أو الدقائق، فهو ينظر إلى الأشياء نظرة شموليّة وبكيفيّة عاجلة.

وهذا كلّه له علاقة بالاستعارات الأنطولوجيّة التي نحياها بعبارة لايكوف وجونسن. وهذه الاستعارات لا تتعلّق بإدراكنا للأشياء المحيطة بنا فقط، وإنّما تتعلّق بالاتجاهات الفضائيّة، من نحو فوق وتحت وأمام وخلف، كما تتعلّق بفرض الحدود الاصطناعيّة التي تفصل بين الأشياء، وتصوّر ما هو داخليّ وخارجيّ، وما هو قريب وبعيد، وما هو طويل وقصير إلخ .. وكلّ هذه التصوّرات حاضرة في فكر كلّ واحد منّا، وهي نتاج العلاقات الحسّيّة المباشرة التي تربطنا بالأشياء الماديّة أو الفيزيائيّة في الواقع والحياة، بل إنّ الأمر لا يقتصر على ما هو ملموس، وإنّما يتجاوزه إلى كلّ نشاطاتنا ومختلف حالاتنا باعتبار أنّ الأحداث أشياء على حدّ عبارة لايكوف وجونسن [(١)]، واللّسان في المقابل يغطّي كلّ هذه الظواهر والحالات التي يعيشها الفرد أو تربطه بها علاقة ما، والتي يدركها إدراكا مباشرا أو غير مباشر. وهذا من شأنه أن يجعل الإنسان يجنح في الكثير من استعمالاته إلى المجاز والاستعارات والكنايات التي محورها في الأصل الإنسان، إذ هو المحدّد، وهو المنطلق والمرجع،

(١) لايكوف وجونسن: الاستعارات التي نحيا بها (ص ٥٠).

وهو الحقيقة الثابتة، ممّا يجعله يضفي على مختلف الأشياء في الواقع المعيش معنى ندركه ونُقَولبه ونعبّر عنه.

إنّ مقولة الأصل والفرع في النظريّة النحويّة مثلما هي الحال بالنسبة إلى الكثير من المقولات، بل بالنسبة إلى أكثرها إن لم يكن كلّها، هي انعكاس لمقولة الأصل والفرع كما نحياها على صعيد الواقع، في علاقاتنا بالأشياء والناس، وفي نطاق تجاربنا ونشاطاتنا المختلفة.

إنّ هدفنا في هذا البحث فحص أمر **مقولة الأصل والفرع** مثلما جاءت في النظريّة النحويّة القديمة في ضوء نظريّة النموذج الأصل، وذلك للتوافق الكبير الذي وجدناه بين النظريّتين.

نظريّة النموذج الأصل :

تتعلّق هذه النظريّة بتصنيف المقولات تبعا لدرجة انتمائها إلى النموذج الأصل، ممّا يجعل بعض النماذج ممثّلة للنموذج الأصل أكثر من غيرها. والنموذج الأصل هو النموذج الأكثر مركزيّة، وهو يشكّل وظيفة مرجعيّة معرفيّة بالنسبة إلى غيره [(١)]. وترجع أصول هذه النظريّة أو بدايتها إلى الباحثة إيلينور روش، وهي تعتبر الرديف المقابل للشروط الضروريّة الكافية المعتمدة في الفكر اليونانيّ، وخاصّة عند أرسطو، والمطبّقة على وجه الخصوص في مستوى الدلالات. وتقوم نظريّة النموذج الأصل الحديثة على الخصائص المميّزة بدلا من الشروط الضروريّة الكافية، وهي تقول بالانتماء والتمثيل والتدرّج، أي الانتماء إلى مقولة معيّنة. وهي تعكس درجة عالية من المشابهة بين عنصر وآخر، أو بين عنصر ونموذجه

(1) " Prototype theory",in Wikipedia

الأصل. وهذا يجعل النموذج الأصل المحدّد لجملة من العناصر، وهو يعدّ من ضمنها الأبرز والأولى.

ولا يخفى أنّ نظريّة النموذج الأصل تتعلّق بالمسارات المعرفيّة أو الآليّات الذهنيّة المعتمدة في تصنيف الأشياء والتمييز بينها، ومقارنة بعضها ببعض، وتقديم بعضها على بعض، وحصر مجال المقولة الواحدة مقابل مقولات أخرى، وتنظيم العناصر المختلفة داخل المقولة الواحدة، للحكم على أيّها أقرب أو أبعد من النموذج الأصل.

إنّ النموذج الأصل في النظريّة الحديثة، وذلك في علاقته بمجموع العناصر المكوّنة لمقولة ما، شبيه جدّا بمقولة الأصل والفرع في النظريّة النحويّة القديمة. وبهذا المعنى فإنّنا نفهم الأصل باعتباره النموذج الأصل، والفرع أو الفروع باعتبارها العناصر المتعلّقة به.

وعليه هل بالإمكان أن ندلّل على هذه العلاقة وأن نحدّد طبيعتها، وأن نفهم النظريّة النحويّة القديمة في ضوء النظريّة الحديثة، وأن نقرّب بين جملة من المفاهيم المختلفة علّها تساعدنا على إبراز أهميّة النظريّة أو النظريّات الحديثة من جهة، وتبيان النسق المعرفيّ الذي أسّس له النحاة العرب القدامى من جهة أخرى.

للولوج إلى المسألة رأينا أن نصدّر عملنا بجملة من المبادئ الأساسيّة التي وضعتها نظريّة النموذج الأصل. وهذه المبادئ استمددناها ممّا جاء في كليبر ١٩٩٠ و١٩٩١ ودي بوا ١٩٩١، والمتمثّلة في النقاط التالية :

١- تعتبر المقولة بنية نموذجيّة مستقلّة.

٢- إنّ درجة التمثيليّة لعنصر معيّن يتوافق ودرجة انتمائه إلى مقولة ما.

٣- إنّ الحدود تتلاشى بين عناصر المقولة الواحدة.

٤- إنّ عناصر مقولة معيّنة لا تتمتّع كلّها بنفس الخصائص المشتركة، وإنّما يجمع بينها الشبه الأسريّ.

٥- إنّ الانتماء إلى مقولة معيّنة يكون بالنظر إلى درجة الشبه بين عنصر والنموذج الأصل.

٦- لا يتحقّق انتماء عنصر إلى نموذج أصليّ بكيفيّة تحليليّة تفصيليّة، ولكن بكيفيّة إجماليّة [١].

المبدأ الأوّل :

بالنظر إلى هذا المبدأ تتضمّن المقولة مجموعة من العناصر المتشابهة تخضع لنظام داخليّ قائم على التراتبيّة، ممّا يجعل عناصر المقولة الواحدة لا تعدّ نماذج متعادلة، وانتظامها الداخليّ يعكس ضربا من التدرّج، بدءا بالنموذج الأصل وانتهاء إلى النموذج الأقلّ تمثيليّة، مرورا بنماذج وسطيّة تقف في مرحلة وسطى بين هذا وذاك [٢].

لو أسقطنا هذا التصوّر على مقولة الأصل والفرع في النظريّة النحويّة القديمة، واتخذنا مثال **المعرب** فيها لتبيّن لنا أنّ النظريّة النحويّة ترى أنّ المستحقّ للإعراب الأسماء، والأفعال المضارعة ملحقة بها. ويعتبر النحاة أنّ الأصل في الإعراب للأسماء، وإن وُجدت بعض الأسماء المبنيّة، وأنّ الأصل في الأفعال هو البناء وإن وُجدت بعض الأفعال المعربة، وأنّ الحروف كلّها مبنيّة على أصولها. ويقول الزجّاجيّ في هذا

(1) Kleiber,G. : La semantique du prototype p.51
(2) Ibid, p.52

المضمار «فكلّ اسم رأيتَه معربا فهو على أصله، وكلّ اسم رأيته غير معرب فهو خارج عن أصله، وكلّ فعل رأيته مبنيّا فهو على أصله، وكلّ فعل رأيته معربا فقد خرج عن أصله، والحروف كلّها مبنيّة على أصولها»[(١)].

من هنا نفهم أنّ الأصل في الإعراب للأسماء، والأصل في البناء للأفعال، وإن حصل التداخل بين الأفعال والأسماء، سواء في الإعراب أو البناء. بيد أنّ هذا التداخل لا بدّ له من أوّل وثان أو أصل وفرع، ممّا يجعل الأصل في الإعراب للأسماء، والأفعال المعربة ملحقة بها أو محمولة عليها، وكذلك الأمر بالنسبة إلى البناء.

وأمّا التعليل باعتبار أنّ الأصل في الإعراب للأسماء فمردّه إلى المسائل التالية :

- أنّ المعاني النحويّة التي يحصرها النحاة في الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة لا تدخل إلّا الأسماء، باعتبار أنّ الاسم وحده (دون الفعل أو الحرف) يجيء في محلّ الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة.
- أنّ الأفعال لا تستحقّ الإعراب لأنّها عوامل. ولو كانت الأفعال معربة لكانت بدورها بحاجة إلى عوامل تعمل فيها، "لأنّه لا بدّ لكلّ معرب من معرب"، وبالتالي فهي ليست أحقّ بالإعراب من عواملها، فكان يجب أن تعرب عواملها ويكون بالتالي لعواملها عوامل، وهكذا دواليك. وبالتالي فإنّ الكلام كلّه سيصبح معربا، بعبارة الزجّاجيّ[(٢)].

(١) الزجّاجيّ : الإيضاح في علل النحو (ص ٧٧).
(٢) الزجّاجيّ : المرجع نفسه (ص ٧٨).

وهـذا في الحقيقـة علـى رأي البصـريّين لأنّ الكـوفيّين يقولـون باستحقاق الأسماء والأفعال للإعراب على حدّ سـواء، وبالتـالي لا أوّليّة لأحـدهما علـى الآخـر، أي لا وجـود لأصـل وفـرع، وسيصبح كلّ واحد منهما أصلا برأسه.

وأمّا لمَ دخل الإعـراب الفعـل المضـارع والأصـل في الفعـل البنـاء، فجواب النحاة يتمثّل في اعتبار الشبه القائم بين الاسم والفعل المضـارع، وذلك في ما يتعلّق بـ :

- التوافق بين بنيـة الاسـم (اسـم الفاعـل) والفعـل المضـارع، أي التوافق في الحركات والسكنات.
- التوافق في الشيوع والتخصيص.
- دخول لام التوكيد على الاسم والفعل المضارع على حدّ سواء.
- توزيع الاسم والفعل المضارع في التركيب.

وبالنظر إلى هذا التصوّر في إعراب الاسم والفعل المضارع، باعتبار أنّ الأصل في الإعراب للأسماء فإنّنا نعتبر الاسم في هذه الحالة هو النموذج الأصل، والفعل المضارع ملحق به، إذ هـو يـأتي في درجـة دنيـا أو في الهـامش. وأنّ الشـبه بـين النمـوذج الأصـل والعنصـر المتعلّـق بـه قـائم لا محالة، وإن كان الشبه غـير تـامّ، وأنّ العلاقـة بـين النمـوذج الأصـل والعنصر التابع له ليست متكافئة، وإنّما توحي بضرب من التدرّج، نذهب فيه من النموذج الأصل إلى الفرع.

المعرب

|

الاسم (النموذج الأصل)

|

الفعل المضارع (الفرع)

إنّ النظر إلى الاسم باعتباره اسما مطلقا يضعنا أمام ثنائيّة الأصل والفرع، وذلك بالرغم من الاختلاف الحاصل بين الاسم والفعل، ويضعنا في دائرة لا تخرج عن نطاق عنصرين أحدهما هو النموذج الأصل والثاني تابع له. وفي حقيقة الأمر يعتبر الاسم على درجة عالية من التفاوت. صحيح أنّ الغالبيّة العظمى من الأسماء معربة، ولكنّ إعرابها فيه تفاوت. وتحقّق الإعراب فيها يكون بكيفيّات مختلفة، وبالتالي يمكن إجمال هذه الحالات الإعرابيّة في ما يلي :

- ما لازمته قرينة إعرابيّة دالّة.
- ما خلا من القرينة الإعرابيّة الدالّة.

فأمّا بشأن الصنف الأوّل فهو ينقسم بدوره إلى قسمين :

ما لازمته القرائن الإعرابيّة في كلّ الحالات (الرفع والنصب والجرّ).

وما لازمته القرائن الإعرابيّة في حالات دون أخرى، كالممنوع من الصرف وجمع المؤنّث السالم.

وأمّا بشأن الصنف الثاني، أي ما خلا من القرينة الإعرابيّة فيشمل المنقوص والمقصور وما انتهى بألف التأنيث والمبنيّ. وعدم ظهور علامة

الإعراب في هذه الأصناف قد يعود إلى البناء أو التعذّر أو الثقل. وتبعا لكلّ هذا وبالرجوع إلى مقولة الأصل والفرع يمكن للمعرب أن يصنّف بالكيفيّة التالية :

المعرب

↙ ↘

الاسم الفعل المضارع

مثلما يمكن للاسم أن يصنّف بالكيفيّة التالية :

الاسم

↙ ↙ ↘ ↘

المنصرف غير المنصرف المنقوص المقصور

وهذا ما يمكن تصنيفه في الأخير على النحو التالي :

المعرب

|

الاسم المنصرف

|

الاسم غير المنصرف

|

المنقوص

|

المقصور

|

المؤنّث بألف مقصورة

|

الفعل المضارع

وهكذا يشكّل المعرب مقولة قائمة على الأصل والفرع، أو قائمة على النموذج الأصل المتمثّل في الاسم المعرب المتصرّف الذي تلحقه كلّ الحالات الإعرابيّة والتنوين، في مقابل جملة من العناصر التابعة لهذا النموذج، ممّا يحقّق بنية ونظاما تراتبيّا قائما على الشبه الحاصل بين العناصر المختلفة، وإن اختلفت في درجة انتمائها، ومدى تمثيليّتها للنموذج الأصل. وهذا ما يقودنا إلى المبدأ الثاني.

المبدأ الثاني :

إنّ الحديث عن البنية الداخليّة لمقولة ما، حسب كليبر، يجعلنا نقبل مبدأ النموذج المركزيّ الذي تتمحور حوله جملة من عناصر أقلّ أصليّة، وإن انتمت كلّها إلى النموذج الأصل. غير أنّ مدى القرب وانتماء أيّ عنصر من هذه العناصر إلى النموذج الأصل هو أكثر تمثيليّة من بقيّة العناصر الأخرى، وهذا يقضي بالهرميّة أو بالتدرّج الذي تتمتّع به مجموعة العناصر في انتمائها إلى مقولة واحدة. وما النموذج الأصل في هذه الحالة إلّا العنصر الأكثر تمثيليّة من غيره للنموذج الأصل، والعنصر الذي يتمتّع بدرجة عالية من الانتماء إلى هذا النموذج [(١)].

(1) Kleiber, G. : La semantique du prototype p.p. 51- 52.

إنّ مقولة المعرب التي أشرنا إليها في النقطة السابقة توحي بانتماء جملة من العناصر إلى هذه المقولة، تبدو فيها العناصر الأولى المتعلّقة بالأسماء أكثر قربا من النموذج الأصل، وبالتالي فهي أكثر تمثيليّة لها، وذلك بالمقارنة بين الاسم والفعل المضارع. وعليه فإنّ الفعل المضارع، حسب عبارة النحاة، ملحق بالاسم. وما تمّ هذا الإلحاق إلّا بالنظر إلى الشبه الحاصل بين الاسم والفعل المضارع، باعتبار الأوّل مشبّه به والثاني مشبّه. وهذا يقضي بالهرميّة أو التدرّج الذي نشهده في تصنيف الكلمات المعربة. ويحتلّ الاسم المتمكّن في هذه الهرميّة رأس الهرم، في حين يحتلّ الفعل المضارع قاعدته أو أسفله.

إنّ درجة التمثيليّة في هذه المقولة، أي مقولة الإعراب، ودرجة الانتماء لا نجدها في هذه العلاقة بين عنصر الفعل والاسم وحدهما، وإنّما نجدها بين الأسماء في ما بينها. وبالاعتماد على التقسيم السابق الذي كنّا أشرنا إليه والمتعلّق بتقسيم الاسم إلى متصرّف وغير متصرّف، يشير النحاة إلى التمييز الحاصل بين الاسم المتمكّن والاسم غير المتمكّن، بل هم يتحدّثون عن الاسم المتمكّن الأمكن. وهذا الأخير هو ما نطلق عليه صفة المتصرّف، ذلك أنّه تدخله حركات الإعراب الثلاث فضلا على التنوين، سواء كان دخولها لفظا أو تقديرا، بعبارة ابن يعيش، ممّا يجعل الاسم المتصرّف أو المتمكّن يشمل الاسم الصحيح الآخر والاسم المنقوص والاسم المقصور. والتمكّن عند النحاة هو الرسوخ في الاسميّة. ويقول ابن يعيش في هذا الصدد «وقولنا اسم متمكّن أي راسخ القَدم في الاسميّة»[(١)]، بمعنى أنّه لم يخرج إلى شبه الفعل أو الحرف حتّى يُمنع من الإعراب.

(١) ابن يعيش: شرح المفصّل (١/٥٧).

وخروج الاسم إلى الحرف أو شبه الحرف هو خروجه إلى البناء.

والاسم في الأصل معرب، وليس مبنيّا، وإن وُجدت طائفة من الأسماء مبنيّة، وهي الأسماء المبهمة أو الموغلة في الإبهام.

وبناء عليه وبالنظر إلى انتماء جملة العناصر المذكورة إلى مقولة الإعراب لا نجد الأسماء المبنيّة في أيّ صورة من صورها ذلك أنّها مبنيّة وليست معربة، وهي أقرب إلى الحرفيّة منها إلى الاسميّة، وهي ما أدرجت في دائرة الأسماء إلّا بالنظر إلى وظيفتها التركيبيّة، لا بالنظر إلى إعرابها أو بنائها. وأمّا خروج الاسم إلى الفعليّة أو شبه الفعليّة فهذا وارد ولا يُفقد الاسم اسميّته، وإنّما يجعله في مرتبة دون مرتبة الاسم المتمكّن. ويجعله يحتلّ مرتبة الدون في سلّم الهرميّة المتعلّقة بالتصنيف المقوليّ، ممّا يجعل الاسم غير المتصرّف أقلّ درجة من الاسم المتمكّن، وأقلّ انتماء أيضا.

وهو يأتي في مرتبة بين الاسم المتمكّن والفعل المضارع على النحو الذي يبيّنه الشكل السابق. فشبه الاسم بالفعل ينقص من تمكّنه، وإن حافظ عل اسميّته، ممّا يجعل هذا الصنف من الأسماء تمتنع عنه بعض الحركات أو العلامات الإعرابيّة وهي الجرّ، مثلما يمتنع عنه التنوين أيضا، كما نعلم، وهما ليسا من خصائص الفعل، وينوب الجرّ فيه الفتح. بهذا الاعتبار فإنّ الأسماء غير المتصرّفة أو الممنوعة من الصرف، في مقابلتها للأسماء المتمكّنة، تكون أقلّ درجة منها في انتمائها إلى مقولة المعرب، وتكون أقلّ تمثيليّة أيضا.

وهي تحتلّ مرتبة أدنى أو هامشيّة أكثر، وإن جاءت قبل الفعل المضارع لا محالة. ويعتبر الاسم النكرة في مقارنته بالاسم المعرفة أخفّ

وأمكن، ولهذا لحقه التنوين، ولم يلحق الاسم غير المتصرّف لثقله وشبهه بالفعل.

والفعل في التقدير أثقل من الاسم، وذلك بسبب من كثرة تصرّفه.

ويُمنع الاسم من الصرف إذا اجتمعت فيه علّتان من جملة العلل التي يشير إليها النحاة، أو علّة واحدة مكرّرة، وبالتالي يجري عليه ما يجري على الفعل، فيمنع من الجرّ والتنوين. ويصبح الاسم الممنوع من الصرف، بالرغم من عدم الشكّ في اسميّته، له من الفعليّة شيء.

وهذا يجعله يتمتّع بدرجة أقلّ في التمثيليّة والانتماء إلى النموذج الأصل.

المبدأ الثالث :

ويشير هذا المبدأ إلى تلاشي الحدود بين العناصر التي تضمّها مقولة واحدة، ممّا يجعل عناصر هذه المقولة تتداخل إلى حدّ بعيد في ما بينها.

وقد لا يكون من السهل التحوّل بيسر من مقولة إلى أخرى في ما يتعلّق بهذا المبدأ يمكن أن نختار مسألة **العمل الإعرابيّ** وأثره في الأسماء والأفعال.

وتقول مقولة العمل الإعرابيّ: إنّ الأصل في العمل للأفعال، والأسماء محمولة عليها. والمعمولات تقتضي العوامل، والعوامل فيها ما هو لفظيّ وما هو معنويّ.

ويعتبر اللّفظيّ هو الأصل لأنّه الأقوى والأظهر، في حين أنّ المعنويّ معقول ومستنبط، أي أنّ الأوّل متحقّق منطوقٌ/ مسموع، في حين أنّ الثاني، بعبارة الجرجانيّ، لا حَظّ له في اللّسان، وإنّما هو من التعبير عنه. ولا يميّز النحاة بين هذين العاملين في العمل، إذ هما يعملان بالكيفيّة

نفسها. وينقسم العامل اللّفظيّ إلى ثلاثة أقسام : عمل الأفعال وعمل الحروف وعمل الأسماء، والأصل في العمل للأفعال، والقسمان الآخران محمولان عليها ومشبّهان بها. والدليل على هذا أنّنا لا نجد

من الأفعال ما هو غير عامل إلّا القليل النادر، كالأفعال الجامدة مثلا. والأسماء في مجملها غير عاملة، وإن عملت فلمشابهتها للفعل، وللعلاقة الاشتقاقيّة التي تربطها بالأفعال. وأمّا الحروف فمنها العامل وغير العامل. وهذا يقودنا إلى تمثّل مقولة العمل على النحو التالي :

العامل

|

الفعل

|

الاسم المشتقّ

|

الحرف

يعدّ الفعل في هذا المضمار المقولة الأصل الذي تتجلّى فيه بشكل واضح خصائص العمل، وهو الأقرب والأكثر انتماء إلى الأصل المتعلّق بالعمل وبالنموذج الأصل، في الوقت الذي تحتلّ فيه الأسماء المشتقّة والحروف مَرتبة دُنيا، فتكون أقلّ تمثيليّة وأقلّ انتماء. والدليل على أنّ الأفعال هي الأصل في العمل أنّها ترفع وتنصب، وأنّها تعمل في كلّ حالات تصاريفها في الماضي والمضارع وفي النفي والإثبات والتحقيق والاحتمال وغير ذلك. وإذا كانت الأفعال تعمل بإطلاق، فإنّ الأسماء

تعمل في حالات وبشروط، ومن أهمّ هذه الشروط أن يكون الاسم مشتقّا، من نحو المصدر واسم الفاعل والمفعول وغيرها. ويعمل الاسم المشتقّ في ما يأتي بعده حملا على الفعل. وذلك للمشابهة الحاصلة بين الفعل والاسم المشتقّ.

ومن هنا يمكن أن نشير إلى التداخل الحاصل بين الاسم والفعل وتلاشي الحدود بينهما، وعدم التمييز في الحقيقة .

بينهما تمييزا دقيقا، مثلما تفعل نظريّة الشروط الضروريّة الكافية .

لا شكّ في أنّ المقولات الكبرى في التحليل اللّساني هي الاسم والفعل والحرف، ونرمز لهذه المقولات عادة بـ : [+س - ف] للتعبير عن الاسم، و [+ف - س] للفعل، و [- س - ف] للحرف. وواضح أنّ كلّ مقولة من هذه المقولات تحدّدها جملة من السمات أو الخصائص المشتركة، من نحو [+ تعريف + تنكير + جنس + عدد إلخ ..] بالنسبة إلى الاسم، و [+ حدث + زمان + صيغة + بناء] بالنسبة إلى الفعل.

والاسم عند النحاة ما دلّ على معنى وخلا من الزمان، والفعل ما دلّ على حدث واقترن بزمان، والحرف ما كان معناه في غيره.

إنّ هذه السمات أو الخصائص المشتركة لهي ممّا يشهد تداخلا واضحا بالنسبة إلى المشتقّات التي كنّا أشرنا إليها. إذ إنّ الاسم المشتقّ يمكن أن يتحلّى بسمات الاسم المشار إليه أعلاه، من نحو الإعراب والتعريف والتنكير والإضافة وغيرها. إلّا أنّه قد يتحلّى ببعض خصائص الفعل أيضا كالحدث والزمان. غير أنّ النحّاة يقيمون في العادة فرقا بين الفعل والاسم المشتقّ باعتبار الزمن المسند إلى المشتقّ هو زمن مطلق، في مقابل الزمن المحدّد أو المخصّص بالنسبة إلى الفعل.

ومن هنا يمكن الإشارة إلى أنّ المشتقّات فيها من الاسميّة شيء، ومن الفعليّة شيء أيضا. وتبعا لهذا فإنّ المشتقّ يتحلّى بكلّ ما يتحلّى به الاسم والفعل في الآن نفسه. وهو يدلّ على الحدث ك "الضرب" و"الكتابة". ولا يتحقّق الحدث من منظور فلسفيّ إلّا في زمان ومكان محدّدين، ولا بدّ فضلا على هذا من وجود فاعل يقوم بالفعل، إذ لا بدّ لكلّ فعل من فاعل، أو لكلّ حادث من مُحدث.

من خلال كلّ هذا نتبيّن تلاشي الحدود حقّا بين الأسماء والأفعال والتداخل الحاصل بينها. ولا يتعلّق الأمر بتمتّع المشتقّات بجملة من السمات المشتركة التي ترجع إلى الاسم، وإنّما بعملها عمل الفعل، فهي ترفع وتنصب، وتدخل على معمول وعلى أكثر من ذلك.

المبدأ الرابع :

إنّ العناصر المنتمية إلى مقولة واحدة يجمع بينها ما يطلق عليه الشبه الأسريّ، مثلما يجمع بينها عدم الاشتراك في كلّ الخصائص. ولكنّها تشترك جميعها في انتمائها إلى مقولة نموذجيّة واحدة هي النموذج الأصل، وإن تفاوتت في التحلّي بهذه الخصائص المشتركة، ممّا يجعل هذه العناصر قائمة على الشبه الأسريّ كالذي يربط بين أفراد الأسرة الواحدة.

إذا ما قبلنا مبدأ البنية الداخليّة النموذجيّة في تحقّقها في مقولة المُعرب، وإذا ما قبلنا مبدأ الانتماء والتمثيليّة في الاسم المتصرّف وغير المتصرّف والفعل المضارع، فإنّنا سنعمل على تطبيق مبدأ التشابه الأسريّ على علامات الإعراب، سواء كانت في الأسماء أو الأفعال.

ترى النظريّة النحويّة القديمة أنّ الإعراب عبارة عن معنى نحويّ يحصل بالحركات والحروف، ولا تهمّنا في هذه الحالة المعاني المستفادة

(الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة)، وإنّما يهمّنا أنّ الإعراب يتحقّق بعلامات إعرابيّة طارئة على المعرب، تدخل عليه وتخرج، لإفادة المعنى أو المعاني المشار إليها. وهذه العلامات الإعرابيّة الدّالّة تشمل الحركات والحروف. والحركات هي الأصل والحروف تابعة لها. وأمّا الحركات فهي الفتحة والكسرة والضمّة وقد يلحق بها التنوين، وهو فتحة أو كسرة أو ضمّة مع نون ساكنة. والتنوين يدلّ، وفي الآن نفسه، على حالة إعرابيّة وعلى مقولة نحويّة هي التنكير.

وفي مقابل الحركات توجد الحروف، والعدول عن الحركة إلى الحرف، حسب النحاة، قد تتحكّم فيه أسباب تعود إلى الثقل مثلا، وذلك من نحو استثقال الضمّة على الواو في "أَبُوهُ" التي أصلها / أَبَوْهُ /، ممّا يجعل الحرف يقوم مقام نظيره، أي الواو في مقام الضمّة، واليـاء في مقابل الكسرة، والألف في مقام الفتحة.

ومثلما يمكن تبيّنه المقصود بحروف الإعراب حروف المدّ واللّين التي تربطها بالحركات صلة متينة، وذلك بالنظر إلى التجانس القائم بين هذه وتلك. والحركات على عبارة ابن جنّيّ هي أبعاض حروف. فلا غرابة إذن أن تعوّض هذه الأخيرة بالحركات المشار إليها.

ومن خلال هذا نتبيّن التشابه القائم بين الحروف والحركات وبين الحركات والتنوين (وإن على مستوى الخطّ)، وكلّ هذا يوحي بالتشابه الأسريّ الذي نحن بصدد الحديث عنه، بالرغم من الاختلاف الواقع في تقدير هذه العلامات الإعرابيّة، من حيث الوظيفة أو الحالات الإعرابيّة.

ولا يقتصر الشبه بين الحركات والحروف باعتبارها علامات إعراب، وإنّما هو حاصل بين الحروف في ما بينها كالشبه الحاصل في العلامات

«ُونَ» و«ِينَ» و«َانِ» المتحقّقة في الأسماء والأفعال، وذلك من نحو «مُجتَهِدُونَ» و«يَجتَهِدُونَ» و«مُجتهِدَانِ» و«يَجتَهِدَانِ» إلخ .. ومثلما يبدو واضحا أنّ هذه الوحدات المقوليّة الزائدة هي واحدة في الاسم والفعل. وهي تدلّ على الجمع أو المثنّى في الحالتين. وهي تشترك في اعتبارها :

- زائدة.
- وهي تزاد إلى بنية سالمة في كلّ الحالات.
- وهي قائمة على حرفين (واو ونون، وألف ونون، وياء ونون).
- وهي في كلّ الحالات زيادة حرف من حروف المدّ واللّين (و ا ي)، مع نون متحرّكة.
- وهي تدلّ على معان مقوليّة مختلفة.

إنّ هذا الشبه بين العلامات الإعرابيّة، سواء كانت حركات أو حروفا، وسواء وُجدت في الاسم أو الفعل المضارع هو قائم لا محالة، وكأنّه تضمّه علاقات أُسَريّة واحدة، وذلك بالرغم من كونها تختلف في حقيقة أمرها كالاختلاف في الوظيفة أو الحالات الإعرابيّة، إذ الواو في «يجتهدون» و«مجتهدون» مثلا ليست شيئا واحدا؛ إذ هي ضمير في الحالة الأولى و واو جماعة المذكّرين العاقلين في الحالة الثانية. والنون في الحالة الأولى ليست هي نفسها في الحالة الثانية. فهي في الفعل علامة المضارع المرفوع، وهي في الاسم نون العوض (عوض من الحركة والتنوين).

وفي كلّ هذه الحالات المتعلّقة بالعلامات الإعرابيّة، وبالرغم من التشابه الحاصل بينها كلّها، أو بين بعضها، تظلّ مقولة الأصل والفرع

قائمة باعتبار الحركات هي الأصل، وذلك بالنظر إلى ما سبق أن أشرنا إليه، بأنّ الأصل هو النموذج المركزيّ أو النموذج الأصل، والبقية فروع.

المبدآن الخامس والسادس :

يتعلّق المبدآن الأخيران بدرجة انتماء عنصر لمقولة ما، وذلك بالنظر إلى درجة المشابهة القائمة بين هذا العنصر والنموذج الأصل، وهذا الشبه لا يكون إلّا مجملا دون النظر إلى السمات التي تميّز العناصر بعضها من بعض. وهذه المشابهة الإجماليّة هي ما يجعل طائفة من العناصر التي تبدو شديدة الاختلاف في الظاهر تنتمي إلى مقولة أصليّة واحدة، وهذا من نحو ما هو حاصل في مقولة الاسم.

لقد سبق أن أوضحنا أعلاه مقولة المعرب والعناصر التي يتضمّنها، وبينّا مقولة العامل والعناصر المنضوية تحتها . وللوقوف على أبعاد المبدأين الخامس والسادس فإننا نعود مجدّدا إلى الاسم، ولكن لا باعتباره عنصرا يندرج في نطاق مقولة عامّة، وإنما باعتباره هو ذاته مقولة قائمة الذات. ومقولة الاسم، مثلما سبق أن أشرنا إلى هذا، هي مقولة كبرى بالنظر إلى جنس الكلمات التي يحصرها النحاة في الاسم والفعل والحرف، وذلك بالرغم من التداخل الحاصل بينها. وهو ما سبق أن عبّرنا عنه، استنادا إلى نظرية النموذج الأصل، بتلاشي الحدود.

ويتحلّى الاسم عموما بجملة من الخصائص هي التعريف والتنوين والإعراب والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وغيرها. وما الالتجاء إلى هذه الخصائص إلا بسبب من العجز الواضح بالنسبة إلى

النحاة عن إيجاد التعريف الجامع المانع المتعلق بالأسماء، وببقية أقسام الكلم بوجه عام. وإنّ صعوبة حصر كل الصفات التي تهمّ الاسم، وصعوبة إيجاد التعريف الملائم جعلت النحاة يقسّمون الاسم تقسيمات عدّة تبعا لمعايير مختلفة، مثل معيار المعنى أو البنية أو الإعراب والبناء وغيرها. والاسم في النظريّة النحويّة القديمة قُسّم إلى اسم عين ومشترك ومترادف، وقسّم إلى اسم عين واسم معنى، وقسّم كلّ من هذين القسمين إلى اسم صفة وغير صفة، وقسّم إلى معرفة ونكرة والمعرفة تشمل اسم العلم والمضمر والمبهم والمعرّف بالألف واللّام أو بالإضافة.

والاسم العلم قسّم بدوره إلى اسم ولقب وكنية، وقسّم إلى مفرد ومركّب ومنقول ومرتجل. وقسّم الاسم أيضا إلى معرب ومبنيّ، وقسّم المعرب إلى متصرّف وغير متصرّف. وقسّم المتصرّف إلى متمكّن ومقصور وممدود ومنقوص. وقسّم المبنيّ إلى مضمر واسم موصول واسم استفهام واسم إشارة وكناية إلخ..

وكلّ هذا يوحي بالتداخل الحاصل بين كلّ هذه التقسيمات، ويبقى المحدّد في تصنيفها السمات التي تميّز بعضها من بعض. غير أنّها في مجملها تتّفق في الاسمية. وهي تتراوح وتتوزّع بين النموذج الأصل الذي هو في تقدير النحاة الاسم المتمكّن. والاسم المبنيّ بدوره يشهد تدرّجا وترتيبا بيّنا يبدأ بأكثرها بناء إلى أقلّها بناء.

وبين المعرب المتمكّن والمبنيّ توجد طائفة كبيرة من الأسماء تضاف إليها، وهذا فضلا عمّا سبق أن أشرنا إليه، من نحو اسم الفعل واسم العدد والظرف و غيرها.

وكلّ هذه الأسماء تشهد تنوّعا واختلافا في النظر إلى سماتها المشتركة، ولعلّ أبرز هذه السمات الإعراب والبناء.وتحدّد هذه السمات درجة انتماء كل اسم من مجموع الأسماء إلى مقولة النموذج الأصل ومدى قربها أو بعدها عن هذا النموذج. ويربط بين الأسماء جميعها شَبه إجماليّ عام يتمثّل أساسا في الإسناد أو الإخبار، باعتبار أن الاسم هو ما كان قابلا للإسناد. والمقصود بالإسناد أن يكون مسندا أو مسندا إليه. وهذا ما يميّز الاسم أساسا من الفعل من جهة، والحرف من جهة ثانية.

وقد يكون من المفيد استغلال نظريّة النموذج الأصل في محاولة تصنيف الأسماء في اللّسان العربيّ تصنيفا قائما على التمييز بين النموذج الأصل والفرع، وتحديد الأصل والفرع بل الفروع. ويُعتبر ترتيب هذه الفروع مختلفا يبيّن درجة الانتماء والتمثيليّة التي تتحدّث عنها هذه النظريّة.

إنّ النظريّة النحويّة القديمة في تناولها لمسألة الأصل والفرع تثير جملة من المسائل النظريّة والإجرائيّة تبيّن أهميّة الخلفيّة المعرفيّة لهذه النظريّة، وأهميّة المنهج المعتمد في تحليل ووصف وتأويل الظواهر اللّسانيّة المختلفة في نسقيّة منتظمة، تضاهي إلى حدّ كبير ما هو حاصل في النظريّات اللّسانيّة الحديثة، وتوافق بوضوح نظريّة النموذج الأصل، وإن اختلفت عنها في بعض مفاهيمها ومصطلحاتها. والتوافق الموجود بين النظريّة النحويّة القديمة ونظريّة النموذج الأصل الحديثة في فهم مقولة الأصل والفرع، وتصنيف بعض المقولات النحويّة على النحو الذي حاولنا تبيانه تعكس في مجملها المبادئ المعرفيّة الموجودة في الذهن

التي تتحكّم في التصنيفات المقوليّة الحسّيّة أو المجرّدة، وفي غالبيّة نشاطاتنا ومعارفنا وتجاربنا الحياتيّة الاجتماعيّة والثقافيّة وغيرها.

قائمة المراجع

أ- باللّسان العربيّ

- الإشبيليّ (ابن عصفور): **الممتع في التصريف**. تحقيق فخر الدين قباوة. ط ٣. دار الآفاق الجديدة. بيروت ١٩٧٨
- الزجّاجيّ (أبو القاسم):**الإيضاح في علل النحو**. تحقيق مازن المبارك. ط ٥ دار النفائس. بيروت ١٩٨٦
- صولة (عبد الله): أثر نظريّة الطراز في دراسة المعنى. **مجلّة حوليّات الجامعة التونسيّة**. العدد ٤٥ تونس ٢٠٠١
- لايكوف (جورج) وجونسن (مارك):**الاستعارات التي نحيا بها**. ترجمة عبد المجيد جحفة. دار توبقال. الدار البيضاء ١٩٩٦
- النجّار (لطيفة إبراهيم) آليات التصنيف اللّغويّ بين علم اللّغة المعرفيّ والنحو العربيّ. **مجلّة جامعة الملك سعود**. المجلّد ١٧ السعوديّة ٢٠٠٤
- ابن يعيش (موفّق الدين):**شرح المفصّل**. دار صادر بيروت (د.ت)

ب- باللّسان الأجنبيّ :

- DELBECQUE, Nicole : **Linguistiquecognitive. Comprendre comment fonctionne le langage**, Debaek au culot, 2eme ed., Bruxelles 2006

- DUBOIS, Daniele (sous direction): **Semantique et cognition. Categorie, prototype, typicalite** ed. CNRS, Paris 1991
- DUBOIS, D. : "atCegorisation et cognition 10 ans après: une evaluation des concepts de Rosch", in **Semantique et cognition, categories, prototype, typicalite** ed. CNRS, Paris 1991
- KLEIBER, Georges : "Prototype et prototypes: encore une affaire de famille", in **Semantique et cognition, categorie, prototypes, typicalite**, S. direction de Dubois, D., ed.CNRS, Paris 1991
- KLEIBER, G. :**La semantique du prototype. Categories etsens lexical**, PUF, Paris 1990
- Wikipedia : "Theorie de prototypes".